دراسةٌ نَقْدِيَّةٌ لِحَديثِ دُعاءِ دُخولِ الشَّهر في "مُعجَمِ الصَّحابَةِ" لِلبَغَويّ

حسن صنيدح العجمي

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، أحمده سبحانه وأشكره ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله وسلم وبارك عليه ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن علم الحديث من أشرف العلوم الشرعية ، وأعلاها قدراً ؛ إذ به تحفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويميز صحيحها من سقيمها ، ومحفوظها من معلولها ، وقد هيأ الله تعالى لهذه الأمة نقاداً حفاظًا ، أفنوا أعمارهم في تمحيص الأخبار ، وكشف عللها ، حتى صار هذا العلم من أدق العلوم وأغمضها ، لا يقوم به إلا من رزقه الله سعة الرواية ، ودقة الدراية ، وطول الممارسة ، ومعرفة طرائق الرواة ، ومدارك الأئمة النقاد .

ولهذا لم يكن اعتماد أئمة هذا الشأن على مجرد صحة ظاهر الإسناد ، بل كانوا ينظرون إلى الخبر من جميع جهاته ، فيوازنون بين إسناده ، ومتنه ، وطرق روايته ، ومدار انتشاره ، وعمل الأئمة به ، وما أحاط به من القرائن الظاهرة والخفية ، حتى قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي : (معرفة الحديث إلهام) ، ويقول : (إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة) . !

وقال الإمام علي بن المديني : (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه) ، إشارة إلى أن الحكم على الأخبار لا يستقيم بالنظر إلى طريق واحد مجرد ، وإنما باستقراء الباب وجمع القرائن .

ومن أجلّ تلك القرائن التي اعتنى بها أئمة النقد : النظر في موضع الخبر من أبواب العلم ، ومدى اشتهار المسألة التي ورد فيها ، وكيفية انتقال ذلك الخبر بين طبقات أهل الحديث ومصنفاتهم .

فإن المسائل التي تعم بها البلوى ، أو يكثر الاحتياج إليها ، أو تكون محلاً لبحث الفقهاء والمحدثين ، تتوافر الدواعي إلى جمع ما ورد فيها ، واستيعاب رواياتها ، وبيان صحيحها من سقيمها . فإذا استقرأ الأئمة تلك الأحاديث ، وتكلموا عليها ، بل صرحوا أحيانًا بأنه لا يثبت في الباب شيء ، أو

أن جميع ما ورد فيه لا يخلو من ضعف ، ثم وجد بعد ذلك حديث صحيح الإسناد ، صريح الدلالة ، هو عمدة الباب ، لم تعرفه المصنفات المشهورة ، ولا جرى له ذكر في كلام المتقدمين ، وإنما انفرد بإبرازه مصنف متأخر ؛ فإن هذه الصحة نفسها بهذه الصورة تصبح عند أهل النقد علة قويةً تستوجب ضعف الأثر وشذوذه !

ولهذا كان أئمة الحديث يولون المصنفات المشهورة والأصول المعتمدة عنايةً خاصة ، ويجعلون لخلوها من بعض الأخبار دلالةً نقديةً معتبرة إذا انضمت إليها سائر القرائن .
قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في بيان منهج بعض المتأخرين : (ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها ، ويعتني بالأجزاء الغريبة ، وبمثل مسند البزار ، ومعاجم الطبراني ، أو أفراد الدارقطني ، وهي مجمع الغرائب والمناكير) .

وقال الحافظ ابن عبد الهادي – في تعليل أحد الأحاديث – : (هذا الحديث حديث منكر ، لا يصلح الاحتجاج به ؛ لأنه شاذ الإسناد والمتن ، ولم يخرجه أحد من أئمة الكتب الستة ، ولا رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ، ولا الشافعي ، ولا أحد من أصحاب المسانيد المعروفة ، ولا يعرف في الدنيا أحد رواه إلا الدارقطني عن البغوي) .

وقال أيضًا : (وكيف يكون هذا الحديث صحيحًا سالمًا من الشذوذ والعلة ، ولم يخرجه أحد من أئمة الكتب الستة ، ولا المسانيد المشهورة ، وهم محتاجون إليه أشد حاجة؟! والدارقطني إنما جمع في كتابه السنن غرائب الأحاديث ، والأحاديث المعللة والضعيفة فيه أكثر من الأحاديث الصحيحة السالمة من التعليل) .
ومن هذا المنهج النقدي جاءت هذه الدراسة ؛ إذ تتناول خبراً ورد في باب مشهور ، كثرت عناية أهل العلم به ، واستوعبوا ما روي فيه ، وتكلموا على أحاديثه ، بل نص جماعةً منهم على أنه لا يثبت في الباب شيء ، ثم وجد هذا الخبر بإسناد في غاية القوة في مصدر متأخر ، مما يقتضي إعادة النظر فيه على ضوء منهج أئمة العلل ، وجمع القرائن ، واستقراء الطرق ، وبيان وجه الصواب فيه ، بعيداً عن الاكتفاء بظاهر الإسناد أو الاقتصار على الحكم المجرد على رجاله .

المبحث الأول: مدح المشهور من الأحاديث، وذم الغريب عند أئمة النقد.

إن من المعالم الظاهرة في منهج أئمة الحديث عنايتهم بالحديث المشهور ، وتقديمهم له عند التعارض ، وتحذيرهم من الغرائب التي لم تعرفها الأصول ، ولم يعتمدها الحفاظ كما قال أحمد بن حنبل : (شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ، ولا يعتمد عليها) .

لأن اشتهار الحديث عند أئمة هذا الشأن ليس مجرد وصف عارض للرواية ، بل هو من أمارات معرفتها وحفظها وتلقي أهل الحديث لها ، ولهذا كانوا يطمئنون إلى المشهور المعروف ولو كان فيه ضعفا ، ويستوحشون من الغريب ولو كان أصح إسنادا ، ولا سيما إذا ورد في باب قد اشتهرت مروياته ، واستقرت أحاديثه ؛ فإن الغرابة في مثل هذا الموطن ليست عندهم مزية ، وإنما هي مظنة نظر ، ومبدأ استنكار ، حتى يقفوا على وجهها ، ويكشفوا منشأها ، ولهذا كثرت في كلامهم الوصية بلزوم المشهور ، والتحذير من الاغترار بالأفراد والغرائب .

ولهذا كان الإمام أبو داود يفتخر بأن أكثر أحاديث (السنن) من المشاهير ، فقال : (والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئًا من الحديث ، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر بها أنها مشاهير ؛ فإنه لا يحتج بحديث غريب ، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم... فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد) .

وانظر لكلامه في غرائب مالك والقطان ! فإذا كانت غرائب يحيى القطان ، ومالك ، ونظرائهما ، لا تسلم عند النقاد من الفحص والاستنكار ، حتى يتبين وجهها ، فكيف بانفراد من تأخر عن طبقتهم ، في باب قد تداولته المصنفات ، وعرفه الحفاظ جيلاً بعد جيل؟!

ولذلك كان عبد الله بن المبارك -وهو من أئمة هذا الشأن- يقول : (العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا) .

يريد بذلك العلم الذي تلقته الأمة ، وتداولته الأئمة ، واشتهر بين أهل الحديث ، لا ما كان غريبًا لا يعرفه الحفاظ .

ولهذا المعنى أيضًا قال الإمام مالك رحمه الله : (شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس) . فجعل معيار الخيرية في العلم ظهوره واشتهاره بين أهله .

ويزداد هذا الأصل وضوحًا بما قرره الحافظ الذهبي في حديثه عن الغرائب ؛ فإنه بينَّ أن الغرابة تقل كلما تقدمت طبقة الراوي ، يقول : (فهؤلاء الحفاظ الثقات : إذا انفرد الرجل منهم من التابعين ، فحديثه صحيح . وإن كان من الأتباع ، قيل : صحيح غريب . وإن كان من أصحاب الأتباع ، قيل : غريب فرد . ويندر تفردهم ، فتجد الإمام منهم عنده مائتا ألف حديث ، لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة! ومن كان بعدهم ، فأين ما ينفرد به؟ ما علمته ، وقد يوجد) .

وهنا يقرر الذهبي أنه كلما تأخرت طبقة التفرد ازداد الشك في صحة الرواية ، حتى قال في أصحاب الأتباع : (ويندر تفردهم ، فتجد الإمام منهم عنده مائتا ألف حديث ، لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة) .

ثم انتقل إلى الطبقة التي بعدهم -وهي طبقة أصحاب الكتب الستة كالبخاري ومسلم- فقال : (ومن كان بعدهم ، فأين ما ينفرد به؟ ما علمته ، وقد يوجد) . فجعل الانفراد في هذه الطبقة أمرًا لا يكاد يعرف ، حتى قال : (ما علمته) .

فإذا كان الذهبي يستبعد الانفراد حتى في طبقة أصحاب الكتب الستة ، الذين هم أقرب الناس إلى عصر الرواية ، وأوسعهم اطلاعًا على أصول الحديث وطرقه ، فكيف بمن جاء بعدهم .
وهذا الذي قرره الذهبي إنما هو في التفرد المجرد ، قبل انضمام أي قرينة أخرى تدل على نكارته .

فكيف إذا اقترن هذا التفرد بجملة من القرائن النقدية المتضافرة التي تزيده غرابة ، وتؤكد نكارته .
وإن تعجب فاعجب لتعجب الحاكم أحيانا من البخاري ومسلم بأنهما لم يخرجا حديثا ما مع صحة إسناده بل يقول وهو على شرطهما .!
وتجد أن الأثر الذي اراده الحاكم معلول بمثل هذه الأخطاء والأوهام .!

المبحث الثاني: شهرة المسألة وأثر ذلك في الإعلال.

إذا كانت المسألة من المسائل المشهورة من عهد الصحابة والتابعين ، وتناقلتها دواوين السنة ، وأفردت لها الأبواب في المصنفات والمسانيد والسنن ، وجمعت فيها الآثار والأحاديث ، وتكلم عليها أئمة الحديث تصحيحًا وتضعيفًا ، حتى يقول أبو داود : (ليس في الباب حديث صحيح) .

فهذا كله يدل على أن الباب قد استوعب بحثًا ورواية ، وتضافرت الهمم على جمع ما ورد فيه .
فإذا انفردت بعد ذلك طبقة متأخرة بإسناد صحيح صريح في نفس الباب ، لم يعرفه أحد ممن تقدم ، اشتدت نكارته ، وقوي حصول الوهم فيه .

فكلما كانت المسألة أشهر كان التفرد فيها أقبح وأنكر .!
ومن هذا الباب قول أبي عروبة حين أراد أن يعلل حديثًا غريبًا ورد في مسألة مشهورة .
قال أبو عروبة : (هذه مسألة مختلف فيها من لدن التابعين ، لو كان ثم أيوب عن نافع عن ابن عمر ، لكان علم النظار في الشهرة ، ولما احتجوا في هذه المسألة ضرورة بحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) .

فتأمل كيف جعل أبو عروبة نفس احتياج العلماء إلى الاحتجاج بالأسانيد التي دون ذلك ، دليلاً على عدم وجود ذلك الإسناد العالي ؛ إذ لو كان موجوداً لتلقته الأمة بالقبول ، ولصار هو المعتمد في الباب ، ولاستغنى به العلماء عن الاحتجاج بما هو دونه .

وهذا بعينه ظاهر في مسألة دعاء دخول الشهر ؛ فإنها ليست مسألة خفية ، بل هي من الأبواب التي اعتنى بها أهل الحديث والفقه منذ القرون الأولى ، فأوردوا ما وقفوا عليه من أدعية دخول الأهلة ، وما يتعلق برؤية الهلال ، وما يقال عند دخول الشهر ، في المصنفات ، والسنن ، والمسانيد ، وكتب الفقه . فكيف تتداول الأمة في هذا الباب الآثار الضعيفة ، والروايات التي في أسانيدها مقال ، ويستدل بها الفقهاء ، ثم يخفى عليهم جميعًا أثر صحيح صريح بإسناد نظيف ، ولا يعرفه أحد ، حتى يظهر متفردًا في طبقة متأخرة؟ إن هذا ليس من سنن انتقال العلم عند المحدثين ، بل هو من أقوى دلائل الوهم .

ولذلك فإن هذا الإسناد المتأخر لا يقال فيه : لعله خفي على الناس ، وإنما يقال : لو كان محفوظًا لما خفي ، ولو ثبت لتلقفته دواعي النقل ، وتضافرت الهمم على روايته ، ولصار أشهر ما يحتج به في هذا الباب .

فلما لم يكن له وجود في مسار الرواية كله ، مع شدة الحاجة إليه ، دل ذلك على أنه ليس حديثًا خفي على الأمة ، وإنما هو حديث لم يثبت أصلاً ، وقع فيه الوهم حتى تركب إسناده على غير متنه ، أو أدخل في غير موضعه .

ولهذا كان الإمام أحمد يعبر عن أمثال هذه الأوهام بقوله : (لم يخلق الله من ذلك شيئًا) . أي : ليس المراد مجرد تضعيف الحديث ، بل نفي أن يكون لهذا الخبر أصل محفوظ في الرواية ، وإنما هو وهم من الأوهام التي لا حقيقة لها في نفس الأمر .

المبحث الثالث: تداخل الأحاديث وتركيب الأسانيد

ومن دقائق علم العلل ، ومن خفيِّ مسالك النقد عند أئمة الحديث ، معرفة ما يقع في الروايات من تداخل الأحاديث ، أو تركيب الأسانيد على غير متونها ، أو إلحاق متن حديث بإسناد حديث آخر .

وهذا باب دقيق لا يتبين إلا لمن أكثر من جمع الطرق ، وطالت ممارسته للمصنفات ، وعرف طرائق المصنفين والنساخ في ترتيب الأحاديث وتدوينها .

وليس وقوع مثل هذا الوهم أمرًا مستبعدًا ، بل هو مما عرفه أئمة الحديث ، ونبهوا عليه في مواضع كثيرة ، إذ قد يقع من المصنف نفسه حال الجمع أو الإملاء أو النقل ، كما قد يقع ممن ينسخ الكتاب بعده ، فينتقل الوهم من نسخة إلى أخرى . ومن أشهر أسبابه تقارب الأحاديث في الموضع الواحد ، أو تشابه الأسانيد والمتون ، فيندُّ البصر من حديث إلى آخر ، أو ينتقل الذهن من إسناد إلى متن يجاوره ، فيتركب من ذلك إسناد صحيح على متن آخر ، أو متن محفوظ على إسناد ليس له .

والوهم قد يقع من المصنف نفسه حال الجمع أو التصنيف أو النقل من أصوله . فإن المصنف قد يكون بين يديه عدة أصول ونسخ ، فينقل منها ، أو يرتب أحاديثها ، أو يجمع بينها في مصنف واحد ، أو يحولها من كتاب إلى آخر ، فيقع له من انتقال البصر ، أو سبق القلم ، أو تركيب بعض الكلام على بعض ، ما يقع للناسخ سواءً بسواء ، إذ العلة في ذلك ليست مجرد النسخ ، وإنما هي مباشرة النقل بين الأصول ، وتقارب الأحاديث ، وتشابه الأسانيد والمتون .

ولهذا قال الإمام يحيى بن معين : (من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف ، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخًا فهو صحيح) . فجعل سبب وقوع الاختلاف في رواية الأصناف أن الشيخ يحدث من مصنفاته التي نقل لها الأحاديث ورتبها ، وهذا يسهل فيه الوهم والخطأ ، بخلاف النسخة الأم ، فإن الوهم فيها أقل ، والرواية فيها أضبط .

وقد قال يعقوب بن سفيان في سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي : (كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول ، فإن وقع فيه شيء فمن النقل ، وسليمان ثقة) . فأثبت له صحة الأصل ، وبراءة الحفظ ، ثم جعل منشأ الخطأ هو حال النقل والتحويل من كتاب إلى كتاب ، لا ضعفًا في عدالته ولا في ضبطه ، كما ذكر هذا التفسير الحافظ ابن حجر في مقدمته ، يقول الحافظ : (يعني ينسخ من أصله ، فإن وقع منه شيء فمن النقل ، وهو ثقة) .

وقد نبه على ذلك المعلمي أيضًا في (التنكيل) (٢/٢٣٦) . وكذا في (الفوائد المجموعة) ، حيث قال : (يعني : أن أصول كتبه كانت صحيحة ، ولكنه كان ينتقي من أحاديث يكتبها في أجزاء ، ثم يحدث عن تلك الأجزاء ، فقد يقع له خطأ عند التحويل ، فيقع في بعض الأحاديث في الجزء خطأ ، فيحدث به) .

المبحث الرابع: بعض الأمثلة على مثل هذه الأوهام:

١- ما ذكره أبو حاتم الرازي في تعليل أحد الأحاديث ، فإنه لما سئل عنه لم يكتف بالحكم عليه ، بل رجع إلى أصول الرواية ، وتتبع موضع الحديث في تصنيف محمد بن شعيب ، فقال : (نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب... ورأيت بجنبه حديث عبد الله بن العلاء...) . ثم بين أن تقارب الحديثين في ذلك الموضع أوجب انتقال متن أحدهما إلى إسناد الآخر ، فقال : (فعلمت أنه سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبد الله بن العلاء ، وبقي إسناده ، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري ، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء) .

فتأمل استدلال أبي حاتم بقوله : (ورأيت بجنبه حديث...) ، فإنه جعل مجرد مجاورة الحديثين في الأصل قرينة كاشفة لسبب الوهم ، وأن انتقال المتن من موضعه إلى الإسناد المجاور هو الذي أوجب هذا التركيب ، حتى انكشف له وجه الخطأ بعد مراجعة ترتيب الأحاديث في المصنف نفسه .

٢- ومن الأمثلة أيضًا ما حكاه الدارقطني في قصة محمد بن غالب التمتام ؛ فإنه روى عن محمد بن جعفر الوركاني ، عن حماد بن يحيى الأبح ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن عمران بن حصين ، حديث : (شيبتني هود) . فأنكر الحفاظ هذا الحديث عليه ؛ لتفرده به ، حتى كان موسى بن هارون يصرح قائلاً : (الحديث موضوع ، الحديث موضوع) . ولم يكن إنكارهم مبنيًا على طعن في محمد بن غالب ؛ فإنه عندهم ثقة ، وإنما استنكروا هذا الحديث بعينه ، لما لم يعرف إلا من جهته .

فلما اشتد الإنكار ، جاء محمد بن غالب بأصل كتابه إلى مجلس إسماعيل القاضي ، وفيه موسى بن هارون وجماعة من الحفاظ ، فعرض عليه الأصل ، وقال : (أليس الجزء كله بخط واحد؟) . قال : نعم . قال : (هل ترى شيئًا على الحاشية؟) . قال : لا . قال : (أفترضى هذا الأصل؟) . قال : إي والله . وكان موسى بن هارون يصيح : (الحديث موضوع) .

فقال له القاضي إسماعيل : (ربما وقع على الناس الخطأ في الحداثة ، ولو تركته لم يضرك) . فقال : (أنا لا أرجع عما في أصل كتابي) .!

فتأمل كيف أن المحدث التمتام ، وهو من طبقة البخاري وأكبر منه سنا ، لم يرتضِ العلماء تفرده أبدًا مع سلامة كتابه ونظافته .

حتى أن الدارقطني حكم بوهمه ، وكشف وجه هذا الوهم وسببه تقارب الحديثين من بعض ، فقال : (والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين : لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وحدث على أثره عن حماد بن يحيى الأبح ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس :

شيبتني هود ، فيشبه أن يكون التمتام كتب إسناد الأول ومتن الأخير ، وقرأه على الوركاني فلم يتنبه عليه) .

٣- ومن الأمثلة الدالة على أن الوهم قد يقع في مصنف المحدث ، ويبقى خافيًا عليه زمنًا طويلاً ، ما رواه البرذعي قال : ذكرت لأبي زرعة حديثًا يروى عن مسدد ، عن محمد بن حمران ، عن سلم بن عبد الرحمن ، عن سوادة بن الربيع : (الخيل معقود في نواصيها) . فقال : (راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه ، ليس هذا من حديث مسدد ، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف ، وأكثر من ثمانية آلاف ، وأكثر من تسعة آلاف ، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران) . قال البرذعي : قلت له : رواه يحيى بن عبدك عن مسدد ، فقال : (يحيى صدوق ، وليس هذا من حديث مسدد) .
قال : فكتبت إلى يحيى ، فكتب إلي : (لا جزى الله الوراق عني خيرًا ، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد ، ولم أميزها منذ عشرين سنة ، حتى ورد كتابك ، وأنا أرجع عنه) . فلما قرأ البرذعي كتابه على أبي زرعة قال : (هذا كتاب أهل الصدق) .

فتأمل كيف جزم أبو زرعة بخطأ الحديث قبل أن يعرف سبب الخطأ ، اعتمادًا على استقرائه التام لحديث مسدد ، ثم انكشف بعد ذلك أن الوهم إنما وقع عند جمع الأصول ، حيث أدخل الوراق أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد ، فبقي هذا الوهم خافيًا على يحيى بن عبدك عشرين سنة ، مع صدقه ، حتى نبه عليه أبو زرعة ، فرجع عنه .
فالوهم قد يدخل في أصل المحدث ومصنفه ، ويبقى مستورًا على صاحبه .

فوجود الحديث في أصل الراوي أو كتابه لا يمنع من وقوع الوهم فيه ؛ إذ أسباب الوهم في المصنفات كثيرة ومتنوعة ، من اختلاط الأجزاء ، أو إدخال حديث في غير موضعه ، أو انتقال البصر ، أو غير ذلك من الأسباب التي لا تنحصر . ولذلك كان المصنفون في الحديث يعرضون مصنفاتهم على أساطين الحديث وفحول الرواية ؛ خوفًا من وقوع الأوهام ، كما فعل مسلم حين ألف صحيحه ، فقد عرضه على أبي زرعة .

٤- ومن آخر من حصل له وهم فركب إسناد حديث على متن حديث آخر ، وذلك بسبب تقارب الحديثين ، فانتقل بصره ، فحصل الوهم ، هو الشيخ الألباني رحمه الله .
فقد حصل له وهم حينه تخريجه لحديث (اللهم أحيني مسكينًا...) ، فانتقل بصره لسند آخر .!
وقال بأنه قد وجد إسنادًا حسنًا لهذا الحديث ، حتى نبهه شخص على هذا الوهم .

يقول الشيخ : (فنبهني ذلك الرجل الفاضل ، ويسمى بعبد الرحيم صديق ، ويجب أن نذكر الفضل لأهله ، لقد قال وصدق فيما قال : إنني حينما عزوت هذا الحديث لعبد بن حميد في مسنده ، انتقل بصري من متن هذا السند إلى هذا المتن ، وهما -أي الحديثين- وراء بعض ، فحينما نقلت هذا المتن ، بدل ما يقع بصري على السند الثاني الذي هو في هذا المتن ، انتقل بصري إلى سند قبله لمتن آخر ، لحديث آخر) .

٥- وهناك حديث حير الذهبي بصحة سنده ، وقال عنه الحاكم : (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه) .
وتعقبه الذهبي بقوله : (قلت : هذا حديث منكر شاذ ، أخاف أن يكون موضوعًا ، وقد حيرني -والله- جودة سنده ؛ فإن الحاكم قال فيه -وذكر إسناده- مصرحًا بالتحديث بقوله : حدثنا ابن جريج ، فقد حدث به سليمان قطعًا ، وهو ثبت ، والله أعلم) .

وقال في (ميزان الاعتدال) : (وهو مع نظافة سنده حديث منكر جدًا ، في نفسي منه شيء ، فالله أعلم ، فلعل سليمان شبه له ، وأدخل عليه) .

وقد كشف المعلمي سر هذه النكارة وهذا الوهم ، وأنه بسبب انتقال بصر المحدث من حديث إلى حديث آخر .
قال الشيخ المعلمي :
(وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك الخبر ، كأنه كان في أصل سليمان خبرًا آخر ، وفيه : حدثنا الوليد : حدثنا ابن جريج ، وعنده هذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج ؛ فانتقل نظره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الخبر الثاني ؛ فتركب هذا الجزء على ذاك السند ، وكأن هذا إنما اتفق له

أخيراً ، فلم يسمع الحفاظ الأثبات ، كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ، هذا الجزء منه ، ولو سمعه أحدهم لنبهه ؛ ليراجع الأصل) .
وانظر صنيع المعلمي ؛ فإنه لم يقف على أصل الكتاب الذي وقع فيه الوهم ، ولا على الموضع الذي دخل منه الخطأ ، ومع ذلك لما قامت عنده القرائن على حصول الوهم وعدم حفظ الخبر ، أخذ يلتمس له مخرجاً يفسر به وقوع الوهم حتى قال (كأنه كان في أصل سليمان . .) أي إسناد حديث بجانب هذا الإسناد .!
فلم يمنعه ذلك من استنباط صورةٍ محتملة لوقوع الوهم !

المبحث الخامس: تعليل حديث دعاء دخول الشهر.

أولاً : اعلم بأنه لا يكاد يجتمع اشتهار المسألة ، وتداولها في دواوين السنة ، وتكلم الأئمة في مروياتها ، ثم ينفرد متأخر الطبقة بحديث صحيح الإسناد ، صريح الدلالة ، إلا كان ذلك عند أئمة هذا الشأن أمارة على وقوع وهم .!

فيجعلون أول مقصدهم البحث عن منشئه ، والكشف عن سببه ؛ فإن اجتماع هذين الوصفين : اشتهار المسألة ، وتأخر طبقة المتفرد ، مع نظافة الإسناد وصراحة الدلالة ، من القرائن التي لا يكاد أئمة العلل يجاوزونها دون استنكار ، بل يجعلونها مبدأ البحث ، لا منتهاه ، ويحكمون بوجود وهم حتى يتبين لهم وجهه ، ثم يتتبعون أسبابه حتى يقفوا على منشئه .

وهذا الأصل من أجل وأعظم ما يبرز دقة منهج المحدثين ، فإنهم لم يكونوا يكتفون بالحكم على الرجال ، بل كانوا يفتشون عن دقائق صناعة الرواية ، ويعرفون طرائق وقوع الخطأ وأسبابه وصوره ، حتى صار ذلك من خصائص هذا العلم التي انفردت بها هذه الأمة .

وهذا الوصف السابق بجميع قيوده قد اجتمع في مسألتنا ، وتحققت صورته في الحديث المراد بحثه ؛ فإن دعاء دخول الشهر من المسائل المشهورة التي عقدت لها الأبواب في دواوين السنة ، ورويت فيها

الأحاديث والآثار ، وتناول أئمة الحديث مروياتها بالنقد والتضعيف ، ثم انفرد أبو القاسم البغوي ، وهو متأخر الطبقة ، بإخراج خبر نظيف الإسناد ، صريح الدلالة في الباب .!

فقال :

حدثني إبراهيم بن هانئ ، عن أصبغ ، قال : أخبرني عبد الله بن وهب ، عن حيوة ، عن أبي عقيل ، عن جده عبد الله بن هشام ، قال : (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعلمون هذا الدعاء كما يتعلمون القرآن ، إذا دخل الشهر أو السنة : اللهم أدخله علينا بالأمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ، وجوار من الشيطان ، ورضوان من الرحمن) .

وقد تقدم معنا في الأمثلة السابقة طائفة من تطبيقات أئمة هذا الشأن ، كأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والدارقطني ، والذهبي ، والمعلمي ، وغيرهم كثير .

حيث لم يحملهم صحة ظاهر الإسناد على التسليم للرواية ، بل كشفوا ما دخلها من الأوهام ، وردوا ذلك إلى أسباب معروفة عندهم ، كالتصاق حديث بحديث ، أو انتقال البصر من موضع إلى موضع ، أو دخول ورقة في غير موضعها ، أو اختلاط بعض الأجزاء عند النسخ أو التحديث ، حتى أمكنهم تفسير سبب الخطأ تفسيرًا دقيقًا!

وهذا الحديث الذي نحن بصدده من هذا الباب بعينه ؛ فإن القرائن المتضافرة تدل على أن علته ليست في رجال الإسناد ، وإنما في تداخل حديثين ، تركب سند أحدهما على الآخر لتقاربهما من بعض ، فانتقل البصر من هذا إلى هذا .!

ولا أعلم هل هذا من المصنف نفسه ، أم من النساخ ، أم لأمر آخر .

ثانيا : وصف كيفية حصول الوهم في هذا الحديث :

لما أراد البغوي أن يترجم لعبد الله بن هشام ، ذكر ما جاء عنه من آثار ، فذكر أربعة آثار ، ثم قال : (ولا أعرف لعبد الله بن هشام غير هذا)!

فكانت هذه الآثار في صفحة واحدة وراء بعض ، وفي مثل هذا يحصل الوهم ، حيث يند البصر من حديث إلى آخر ، فيتركب سند على متن!

وكثيراً ما حصل هذا حين النسخ ، سواء من المصنف نفسه أو من النساخ ، وله أمثلة كثيرة ذكرناها سابقًا .

ويدل على هذا :

أن الحديثين اللذين حصل فيهما تداخل هما حديث قول عمر للنبي : (لأنت أحب إلي من كل شيء...) ، وأصل هذا الحديث عند البخاري من طريق ابن وهب ، عن حيوة ، عن أبي عقيل ، عن جده عبد الله بن هشام .

وحديث دعاء دخول الشهر ، وهو من طريق رشدين ، عن حيوة ، عن أبي عقيل ، عن جده عبد الله بن هشام ، كما رواه الطبراني في معجمه ، ورشدين ضعيف الحديث .

لكن بسبب الوهم في معجم البغوي تركب إسناد هذا على متن هذا ، ومتن هذا على إسناد هذا ، وذلك لأن الأحاديث كانت قريبة من بعض!

فأصبح عند البغوي هكذا : حديث عمر من طريق رشدين ، عن حيوة ، عن أبي عقيل ، عن جده عبد الله بن هشام!!

وحديث دعاء دخول الشهر أصبح من طريق ابن وهب ، عن حيوة ، عن أبي عقيل ، عن جده عبد الله بن هشام ، وهذا سند صحيح من أسانيد البخاري ، كما مر سابقًا .

فانعكس الحكم ، فأصبح حديث عمر ، الذي هو في البخاري ، ضعيفًا عند البغوي ؛ لأنه من طريق رشدين ، وحديث دعاء دخول الشهر صحيح ؛ لأنه من طريق ابن وهب!

ولا يوجد مصنف في الدنيا جمع بين هذين الأثرين بهذين الإسنادين إلا معجم البغوي ، ويكفي في ذلك نكارة شديدة!

المبحث السادس: قرائن الوهم.

والقرائن في هذا الباب ليست سواءً في القوة ، فقد يكون بعضها قويًا بنفسه ، وقد يكون بعضها خفيًا أو محتملاً ، إلا أن شأنها عند اجتماعها غير شأنها عند الافتراق ؛ فإنها تتعاضد ، ويقوي بعضها بعضًا ، حتى تبلغ بمجموعها مبلغًا يورث الناقد اطمئنانًا إلى الحكم ، .!

وإن كان كل واحد منها لا يستقل به وحده ، وهذه طريقة مطردة عند أئمة العلل في بناء أحكامهم ، فإنهم ينظرون إلى مجموع القرائن ، لا إلى كل قرينة بمعزل عن غيرها ، فمن هذه القرائن ما يلي :

١- لما أورد ابن عساكر في (تاريخ دمشق) ترجمة (عبد الله بن هشام) ، نقل ثلاثة الأحاديث التي ذكرها البغوي ، ولم يذكر الأثر الرابع الذي هو محل البحث ، مع أهميته وصحة إسناده!

مع أنه ذكر آثارًا أخرى لم يذكرها البغوي .!

وابن عساكر يحاول أن يجمع كل ما يجده من آثار في ترجمة الراوي إذا كانت مروياته قليلة ، (كعبد الله بن هشام) .

ولا تقل : لعله لم يطلع على معجم البغوي .

لأنه نص على كلام البغوي ، فقال : (قال البغوي : بلغني أن عبد الله بن هشام بن زهرة بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم...) ، وساق كل آثار البغوي الثلاثة من طريقه .

وأنا لا أعلم : هل كان هذا الأثر ثابتًا في النسخة التي وقف عليها ابن عساكر من **معجم الصحابة** أم لا؟ إلا أن الذي يظهر -والله أعلم- أنه لم يكن فيها أصلاً ؛ لأن ابن عساكر استوعب مرويات عبد الله بن هشام التي ذكرها البغوي ومن طريقه ، بل ألحق بها آثارًا من غير رواية البغوي ، فلو كان هذا الخبر موجودًا في نسخته ، ولو من الطريق الآخر الذي فيه رشدين ، لكان بعيدًا أن يغفله ، مع عنايته باستقصاء مرويات من قلت روايته . وهذا مما يقوي أن هذا الأثر لم يكن في النسخة التي اعتمدها ، وإنما طرأ إلى بعض النسخ بعد ذلك ، أو دخلها من وجه من وجوه الوهم .!

٢- أن دعاء دخول الشهر قد ذكره الطبراني من طريق رشدين ، كما سبق ، وهذا مما يؤكد أن دعاء دخول الشهر الذي عند البغوي حصل فيه وهم ، وإنما هو من طريق رشدين ، وليس من طريق حيوة!

٣- قول الطبراني ، بعد أن ساق أثر دعاء دخول الشهر من طريق رشدين ، قال : (لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن هشام إلا بهذا الإسناد ، تفرد به رشدين بن سعد) .

وهذا الحكم من هذا الإمام الحافظ وحده كاف في تعليل هذا الأثر!

وأن الذي من طريق ابن وهب عند البغوي قد حصل فيه وهم وخطأ!

وقول الطبراني هنا كما يقال : (قطعت جهيزة قول كل خطيب)!

فبعض الأحاديث تكون مخرجة في الكتب بأسانيدها ، لكنها حقيقة لا وجود لها ، فهي بمنزلة العدم ، وإن كانت مذكورة في الكتب .

كما قال الإمام أحمد بن حنبل ، لما سئل عن بعض الأحاديث التي حصل فيها وهم ، يقول : (لم يخلق الله من ذلك شيئًا)!

٤- قول البغوي ، بعد أن ذكر في ترجمة عبد الله بن هشام الآثار ، قال : (ولا أعرف لعبد الله بن هشام غير هذا)!

فكيف للبغوي ، وهو الحافظ ، أن يجهل حديث عمر بالإسناد الصحيح ، وهو في البخاري وغيره ، ثم لا يعرفه إلا بإسناد ضعيف من طريق رشدين؟!

٥- إطلاق أئمة أهل الحديث بأن كل ما ورد في دعاء دخول الشهر فهو ضعيف أو لين ، كما ذكر ذلك أبو داود والعقيلي!

وهذا الأثر الذي بين أيدينا من أصح الأسانيد ، وأكمل المتون لفظا!

فقد قال أبو داود : (ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب حديث مسند صحيح) .

وقال العقيلي : (وفي الدعاء لرؤية الهلال أحاديث ، كأن هذا عندي من أصلحها إسنادًا ، كلها لينة الأسانيد) .

فلو كان هذا الحديث الذي انفرد به البغوي ثابتًا بإسناد صحيح ، لما خفي عليهم!

بل يدل على أن هذا الحديث لم يكن معروفًا عندهم أصلاً في عصر الرواية ، وإنما هو وهم من الأوهام .

٦- ومن القرائن القوية على حصول الوهم في هذا الحديث عدم النقل عن الصحابة ، ولو عن صحابي واحد ، أنه كان يقوله ، أو أنه كان يعلمه للناس ؛ لأن لفظ الحديث : (كانوا ، أي الصحابة ، يتعلمونه كما يتعلمون القرآن) ، فهو يتضمن حكاية أمر عام بين الصحابة ؛ فإن قوله : (كانوا يتعلمونه...) ليس مجرد نقل لفعل فرد ، بل هو إخبار عن سنة متداولة بينهم ، مما اشتهر وعرف بينهم .

ولكن الواقع خلاف ذلك تمامًا ؛ فلم ينقل عن صحابي واحد ، فيما نعلم ، أنه كان يقول هذا الدعاء بهذا اللفظ عند دخول الشهر ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ، بل الثابت عن ابن عباس بإسناد صحيح أنه كان يقول ذكرًا آخر .

وهذا من أقوى دلائل حصول الوهم ؛ لأن ما يشيع تعليمه هذا الشيوع لا يمكن أن ينعدم نقله هذا الانعدام!

فكيف يدعي الأثر أنهم كانوا يتعلمونه كما يتعلمون القرآن ، ثم لا يحفظ عن واحد منهم أنه كان يدعو به؟! إن هذا التناقض بين دعوى المتن والواقع العملي من أقوى القرائن على أن هذا اللفظ غير محفوظ ، ولا أصل له .

وكذا في عصر التابعين ، فالصحابة الذين كانوا يتعلمون هذا الدعاء كما يتعلمون القرآن ، هل أخفوه عن التابعين؟! بل كانوا يعلمونه التابعين بلا شك ، كما يعلمونهم القرآن .

ولكن الواقع أيضًا خلاف ذلك ، فليس لهذا ظهور في التابعين أيضًا!

فانعدام ذلك كله ، في طبقة الصحابة ، ثم في طبقة التابعين ، مع عظم الدعوى التي يتضمنها المتن ، من أقوى أمارات شذوذ هذا الخبر وعدم حفظه .

فلو كانوا يتعلمونه كما يتعلمون القرآن ، لحفظ كما حفظ القرآن ، ولانتقل كما انتقل ، ولظهر في طبقة الصحابة والتابعين ، فلما لم يوجد من ذلك شيء ، علم أن هذه الدعوى لا تعرفها الرواية ، وإنما أوجدها الوهم!

٧- مخالفة ابن عباس للفظ الأثر ، فقد جاء عن ابن عباس ما يخالف ذلك ؛ فقد روى ابن أبي شيبة في (المصنف) بإسناد صحيح ، من طريق منصور ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : أنه كان يكره أن ينتصب للهلال ، ويقول : (الله أكبر ، الحمد لله الذي ذهب بهلال كذا وكذا ، وجاء بهلال كذا وكذا) .

فمخالفة ابن عباس للفظ ذلك الأثر مخالفة تامة ، دليل على أنه لم يكن ثم من هذا الدعاء بهذا اللفظ شيء!

ففي أثر عبد الله بن هشام نقل لإجماع الصحابة ، أو على أقل الأحوال نقل لشهرته وتداوله بينهم بلفظ معين ، فلو كان ذاك حقًا ثابتًا ، لما خفي على ابن عباس ، ولما خالفه .

فوجود أثر ثابت عن ابن عباس يقوله حين دخول الشهر ورؤية هلاله ، بلفظ مخالف تمامًا لذلك اللفظ ، قرينة على الوهم الذي لحقه .

فالخلاصة : هذه القرائن قد يضعف بعضها ، ويقوى الآخر ، لكن بمجموعها لا يسع المنصف إلا أن يتوقف فيه ، على أقل الأحوال ، ولا يطمئن قلبه له!

وعندي ، والله أعلم ، فالحديث شاذ منكر معلول ، لا تعرفه الأئمة ؛ لأنه أصلاً لا حقيقة له ، وإنما هو صنيعة أوهام .

وكما قال الإمام أحمد في بعض الأحاديث التي حصل فيها وهم : (لم يخلق الله من ذلك شيء)!

الخلاصة : فإذا اجتمع تفرد البغوي ، وتأخر طبقته ، وشهرة المسألة ، واستيعاب المتقدمين لروياتها ، وحكم أبي داود والعقيلي بعدم ثبوت شيء فيها ، وحكم الطبراني بأن هذا الحديث لا يعرف إلا من طريق رشدين ، وسكوت ابن عساكر عنه مع نقله عن البغوي ، وقيام القرائن على انقلاب الإسناد على المتن ، ومخالفة الثابت عن ابن عباس للفظه ؛ لم يبق مجال لحمل هذا الإسناد على الصحة ، بل تتضافر هذه القرائن على أن هذا الحديث شاذ معلول ، وأنه ليس حديثًا خفي على الأئمة ، وإنما هو حديث لا حقيقة له بهذا الإسناد ، نشأ من وهم في تركب الأسانيد والمتون .

والله أعلم